تحقق معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ (INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة ذمار

Meeting the minimum standards for education in emergency situations(INEE) during the war period in Yemen from viewpoint of the educational leaders in Thamar Governorate

نصر محمد الحجيلي[1] زيد أحمد ناصر الهدور[2*]

جامعة ذمار (اليمن) zaidalhadoor@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 05-01-2019 تاريخ القبول: 05-06-2019 تاريخ النشر: 12-10-2019

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تحقق معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن من وجهة نظر القيادات التربوية في محافظة ذمار، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق استبانة تضم(80) معياراً لقياس تحقق الحد الأدنى للتعليم(INEE) موزعة على خمسة مجالات على عينة عشوائية طبقية مكونة من(279) من القيادات التربوية بمحافظة ذمار، وأظهرت نتائج إحصاءات(Bayes Factor) عدم تحقق معايير الحد الأدنى للتعليم بشكل عام، وأظهرت النتائج عدم تحقق المعايير الخاصة بأربعة مجالات: (المعايير الأساسية– التعليم والتعلّم– سياسة التعليم– المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية)، في حين أظهرت النتائج تحقق معايير مجال واحد هو مجال الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة بين متوسطات تقديرات أفراد العينة تبعاً لمتغير مكان العمل على مستوى المعايير ككل وكذلك على مستوى مجالي(الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم– المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية)، وكانت هذه الفروق لصالح الريف.

الكلمات المفتاحية: معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE)؛ الحرب في اليمن.

Abstract: The aim of this study was to investigate meeting of the minimum educational standards in the case of emergency (INEE) during the war in Yemen from the viewpoint of the educational leaders in Thamar Governorate. The study applied the descriptive method to achieve the aim of the study and a Questionnaire was used which consisted of (80) standards listed in five fields. The Questionnaire distributed on a randomly stratified sample consisted of(379) of the educational leaders in Thamar governorate**.** The results of the statistical tool(Bayes Factor) showed that the minimum standards for education, in emergency situations(INEE), were not checked in general. Furthermore, the results revealed the absence of the four standards: (basic standers– education and learning– educational policy– teacher and staff in educational institutions). However, the results indicated that the standards related to the access to education and learning environment were met. In addition to that the results of the study showed that there were statistically significant differences between the sample estimate averages due to the workplace variable for the standards as whole and for the fields of(education and learning environment – teacher and workers in educational insinuations) and these differences were in the favor of the countryside.

Keywords: Minimum standards for education in emergency situations(INEE); The war in Yemen.

المؤلف المراسل: zaidalhadoor@yahoo.com

1- مقدمة:

التعليم حق إنساني وأساسي لجميع الناس كفلته وأكدت على أحقيته كل القوانين الخاصة بحقوق الإنسان فهو يمثل أهمية بالغة لعشرات الملايين من الأطفال والشباب المتأثرين بالنزاعات، ولكنه غالباً ما يتعطل بصورة ملحوظة في حالات الطوارئ.

وأصبحت انعكاسات النزاعات المسلحة على التعليم خاصة ملحوظة بشكل متزايد، وقد تصيب أي منطقة وبدون سابق إنذار، وتحدث في الدول القادرة على التصدي لها مادياً أو في الدول غير القادرة على ذلك وفي كلتا الحالتين، يكون السكان هم أهم الضحايا.(مونيوس،2008، 7)

وتؤثر ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة في التعليم بطرق كثيرة ومن ضروبها ما يطال الطلاب وموظفي التعليم من تهديدات أو أذي جسدي، وكذلك التشريد القسري للسكان داخل حدود دولهم وخارجها، وتجنيد الأطفال في الجيوش أو في الجماعات المسلحة، وتدمير المنشئات التعليمية أو استخدامها لتكون ميادين تدريبية بل إن التعليم نفسه يتضرر عندما يستخدم كأداة للدعاية الحربية، أو وسيلة لبث التمييز أو للتحريض على الكراهية بين المجموعات المختلفة، كما يمكن أن ينقطع التعليم بالكامل نتيجة انعدام الأمن والنزاعات المسلحة، ويمكن لهذه الآثار وغيرها –منفردة أو مجتمعة– أن تقلل إلى حد كبير احتمال وجود بيئة تعليمية تشجع التعافي المستدام بعد النزاعات المسلحة ولا تسمح بحدوث هذا التعافي، كما يمكن أن تحد من قدرة المجتمع على الوعي بالحاجة إلى حماية حقوق الإنسان وضمانها.(هوسلر وآخرون،2012، 23)

وقد تتحول المدارس في أوقات النزاع المسلح إلى مراكز لتوظيف الأطفال بإجبارهم على التجنيد، وهذا يعتبر في حد ذاته مساساً بتعليم الأطفال وحياتهم، وأصبح المعلمون والطلبة والآباء هدفاً للعنف، كما أن الآباء يبقون أبنائهم في البيت دون تعليم لتجنيبهم المخاطر التي تحفل بها طريق الذهاب للمدرسة والعودة منها.(مونيوس،2008، 9)

كما أن تعطل الخدمات العامة قد يؤدي إلى الحد من فرص حصول الأطفال على التعليم، وأكبر دليل على ذلك أن ما لا يقل عن النصف من أطفال العالم الذين هم دون سن دخول المدرسة الابتدائية –والذين لا يلتحقون بها– يعيشون في البلدان التي تمزقها النزاعات.

وتواجه بعض بلداننا العربية أزمات مزمنة وأزمات يطول أمدها تسببت بها النزاعات بشكل رئيس، ومن هنا تبرز أهمية التركيز بصورة خاصة على الاستعداد وإيجاد حلول مستدامة لجميع الجوانب المتضررة من تلك الأزمات، وأهمها ما يتعلق بجوانب التعليم، والتعليم الجيد والمتعافي هو من يؤمن الاستدامة للحياة، ولذلك يجب أن تتوفر فرص التعليم الجيد لكل الأعمار من مرحلة الطفولة وحتى التعليم العالي والفني وتعليم الكبار.

فبعد أكثر من ثلاثة أعوام على اندلاع الربيع العربي، تقع المراهنة على الدور المستقبلي للتعليم واتجاهه فقد تنامى الشعور بالإحباط إزاء نوعية التعليم المتدنية والعجز عن تقديم فرص عمل.(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة،2014، 5)

ومما لا شك فيه بأن مؤسسات التعليم في البلدان العربية تعاني من مشكلات متعددة، فمن الملاحظ بأن عدد كبير من المعلمين غير مدربين، كما أن الفصول الدراسية مكتظة بالمتعلمين، وهذا ما أدى إلى تدني جودة التعليم بهذه البلدان، وقد ألقت أنظمة التعليم الضعيفة إجمالاً بظلالها عليها كعوامل رادعة للالتحاق بالتعليم والبقاء فيه في أوقات الأزمات، وغالباً ما يتم التغاضي عن جودة التعليم في أوقات الأزمات نظراً إلى أن التركيز ينصب أولاً على ضمان التحاق الأطفال والشباب بالتعليم.(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،2017، 10)

وهذا واضح من خلال ما حققته البلدان العربية من مستويات متدنية في الاختبارات الدولية والتي تشارك بها بعض البلدان العربية مثل: البرنامج الدولي لتقييم الطلاب، والدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم واختبارات دراسة التوجهات الدولية في العلوم والرياضيات(TIMSS)، حيث أظهرت كل البلدان التي شاركت في اختبارات(TIMSS) منذ(2003) نتائج أقل من المتوسط العالمي البالغ(500) درجة، ويعزى هذا الأداء الضعيف إلى جوانب كثيرة من النظم التعليمية بالبلدان العربية.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2016، 65)

1. 1- إشكالية الدراسة:

ليس مستغرباً عدم تكافؤ الفرص التعليمية لجميع أفراد المجتمع في اليمن والذي يعد من أفقر البلدان في المنطقة العربية، ويقتصر عادة الوصول إلى المدارس باليمن وبخاصة للمستويات الثانوية في المدن وللميسورين فقط لأن الحكومة تفتقر إلى الموارد اللازمة لبناء المدارس وتشغيلها على نطاق أوسع.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2016، 67)

وقد أظهر تقرير أعدته(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2014) أن التعليم في اليمن لا زال يعاني من مشكلات متعددة حيث حصلت اليمن على مستويات متدنية مقارنةً بمعظم الدول العربية وذلك في المجالات التعليمية التي تناولها التقرير وهي: الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة– تعميم التعليم الابتدائي– مهارات التعليم لدى الشباب والكبار– القراءة والكتابة لدى الكبار– التفاوتات بين الجنسين– نوعية التعليم.

فعلى سبيل المثال وجد أن هناك تدني واضح في مستويات الطلبة اليمنيين المشاركين في اختبارات دراسة التوجهات الدولية في العلوم والرياضيات(TIMSS) في جميع الدورات التي شاركت بها اليمن، مما أثار جدلاً واسعاً في أروقة المؤسسات التربوية في اليمن، الأمر الذي أدى إلى ضرورة مراجعة شاملة لمكونات النظام التعليمي.(الهدور والشمري،2018، 45)

وتوصلت دراسة أجراها كل من(Assaad, Salehi-Isfahani, and Hendy,2014) إلى وجود درجة تنذر بالخطر من عدم تكافؤ الفرص التعليمية في معظم دول الشرق الأوسط ولاسيما اليمن والعراق، وكشفت هذه الدراسة بأن اليمن حصل على المرتبة الأخيرة في احتمالات التحاق الأطفال في الفترة العمرية(12–17) بالمدرسة الثانوية بحسب المستويات المعيشية المختلفة للأسرة.

وتوصلت دراسة(يوكي وكاميباما، 2013) إلى وجود أدلة متزايدة تشير إلى أن اليمن مقارنةً بالبلدان العربية بحاجة إلى تحسين نتائج التعليم والجودة، كما أن المستوى الاقتصادي للبلد هو الأدنى بين تلك الدول، وأوصت هذه الدراسة إلى إجراء تقييمات للكشف عن مستوى جودة التعليم الأساسي باليمن.

ومن الملاحظ بأن التعليم في اليمن يواجه تحديات كثيرة أشار إليها(البنك الدولي،2010، 24) في تقرير حول وضع التعليم في اليمن فيما يأتي:

1. عدم المساواة بين الجنسين.
2. ارتفاع معدلات التسرب والإعادة.
3. التوزيع غير العادل للمدرسين، ورداءة مستوى التدريس وانخفاض أعباء التدريس.
4. الافتقار إلى مدرسين على مستوى جيد من التدريب، ولاسيما الإناث في المناطق الريفية.
5. ضعف قدرة مديري المدارس والمشرفين فيما يتعلق بدعم التدريس والتعلّم.
6. عدم توفير تقنيات حديثة للتدريس والتعلّم إلى جانب غياب أساليب التعلّم الفعالة.
7. انخفاض مستوى كفاءة المناهج الدراسية.

8. ضعف مستوى عمليات تقويم عمليات التدريس والتعلّم.
9. انعدام التمويل الخاص بدعم التعليم.

وعلى الرغم من أن اليمن قد بذل جهود لمعالجة المشكلات التي تواجه التعليم وخصوصاً فيما يتعلق بتحقيق أهداف التعليم للجميع إلا أن تداعيات الحرب أجهضت جميع مشاريع وخطط واستراتيجيات تطوير التعليم.

ومما لا شك فيه، أن أطفال اليمن الذين يقدر عددهم بالملايين، كانوا أكثر الفئات تضرراً في المجتمع بسبب الحرب، لقد حرمتهم الحرب الدائرة منذ مارس(2015) من أبسط حقوقهم(التعليم) الأمر الذي كان له تأثيرات عميقة على نفسياتهم واستعدادهم للتعليم في ظل أجواء القتال المستعرة.(العزيزي ومريط،2018، 39)

وبعد ثلاث سنوات من الصراع الدامي في اليمن باتت العملية التعليمية لقرابة(4.5) مليون طفل على المحك بسبب عدم دفع رواتب ما يقرب من ثلاثة أرباع معلمي المدارس الحكومية في البلاد، وقد دفع هذا الوضع بالكثير من المعلمين والمعلمات للبحث عن أعمال أخرى للبقاء على قيد الحياة أو الاكتفاء بتدريس بضع ساعات فقط في أفضل الظروف، وبهذا يواجه اليوم جيل كامل من الأطفال مستقبلاً قاتماً جداً في بلد أصبح فيه مليون طفل خارج المدارس نتيجة لسنوات من التخلف التنموي والفقر والنزاعات المتتالية.(سوانجين والمراني،2018، 2)

وقد أشار تقرير(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،2017، 10) بأن(3.3) مليون طفل خارج المدرسة في اليمن، كما أن(1600) مدرسة متضررة أو مدمرة أو تؤوي نازحين أو تستخدم لأغراض عسكرية.

وأشار تقرير صادر عن منظمة اليونيسيف أعدته(سوانجين والمراني، 2018) بأن(66%) من المدارس تضررت بسبب العنف الشديد الناتج عن الحرب، في حين أغلقت(27%) من المدارس، كما استخدمت(7%) من المدارس في إيواء الأسر النازحة، وهذا أدى إلى تعطيل العملية التعليمية وساهم في ارتفاع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من(1.6) مليون قبل الحرب إلى أكثر من مليوني طفل بزيادة تصل إلى(2%).

ويتضح حجم التداعيات الخطيرة للحرب على التعليم في اليمن من خلال المؤشرات التي وردت في تقرير أعده(مركز الدراسات والإعلام التربوي"S.E.M.C"،2015، 7-8)، ومنها:

1. انخفض معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي بشكل حقيقي من(72%) كان قد وصل إليها في عام (2012) إلى(53%) في العام(2015)، وهذا يعني زيادة نسبة الأطفال خارج المدرسة إلى(47%) بما يعادل (2.9) مليون طفل، وبهذا تكون اليمن قد فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق أهداف التنمية الألفية التي حددت نسبة التحاق الأطفال بالمدرسة(100%) في نهاية العام(2015) وبذلك تكون اليمن في ذيل قائمة الالتحاق بالتعليم مقارنةً ببقية بلدان منطقة الشرق الأوسط.
2. (95%) من الأطفال دون سن الخامسة غير ملتحقين بالتعليم المبكر، ويتوقع أن يرتفع العدد باستمرار الحرب، حيث تم تدمير عدد كبير من مدارس رياض الأطفال إضافة إلى اعتماد التعليم في هذه المرحلة على القطاع الخاص(التعليم الأهلي والخاص)، وهو ما سيحرم الكثير من الأطفال في هذا السن من الالتحاق بالمدارس نظراً لارتفاع نسبة الفقر والنزوح.
3. ارتفاع فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الأساسي من(0.73) نقطة إلى(0.85) نقطة، حيث لعب الجانب الأمني وحالات النزوح من المدن إلى الريف على زيادة هذه الفجوة نظراً لغياب مدارس البنات وعدم وجود معلمات في الريف، إضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر وغلاء المعيشة الأمر الذي سيوسع الفجوة في السنوات القادمة.

4. تصل نسبة الأمية بالمجتمع اليمني إلى(62%) بالرغم أن مراكز محو الأمية وتعليم الكبار وصلت إلى(3591) مركزاً في عموم محافظات اليمن، ولكن ظروف الحرب تسببت في إيقاف العمل بمعظم هذه المراكز.

5. يضع تقرير التنمية البشرية(2011) اليمن في المرتبة(154) من بين(168) دولة في العالم، وبالتأكيد سيتراجع ترتيب اليمن خلال سنوات الحرب.

كما أوصى هذا التقرير بإجراء دراسات بالأضرار الحاصلة في البنى التحتية للتعليم في اليمن في ظل الحرب.

وأظهرت نتائج دراسة(العزيزي ومريط،2018) أن الصراع والحرب الدائر باليمن له تأثير كبير على التحصيل الدراسي للتلاميذ في مدارس التعليم الأساسي في أمانة العاصمة صنعاء.

ومن جهة أخرى أوصى المقرر الخاص بالحق في التعليم(مونيوس،2008، 29) في تقرير مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان– الدورة الثامنة التابع للأمم المتحدة استخدام المعايير الدنيا للشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) كأساس للأنشطة التعليمية التي تشكل جزء من الاستجابة الإنسانية مع ضمان أن تكون عمليات الاستجابة في مجال التعليم متماشية مع تلك المعايير.

ودعا(فريق عمل التعليم الجامع والإعاقة،2009، 9) إلى استخدام معايير الحد الأدنى للتعليم(INEE) لمعرفة واقع البرامج التربوية في ظل الطوارئ.

وفي إطار ما سبق جاءت فكرة هذه الدراسة للكشف عن تحقق معايير الحد الأدنى للتعليم(INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن، وقد سعت هذه الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل هناك تحقق لمعايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة ذمار؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لتحقق معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن تعزى لمتغير مكان العمل(ريف/حضر)؟

1. 2- أهداف الدراسة:

يسعى الباحثان من خلال إجراء هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. الكشف عن تحقق/عدم تحقق معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة ذمار؟

2. التعرف على دلالة الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لتحقق معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن وفقاً لمتغير(مكان العمل).

1. 3- أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله والتي تسهم في الوقوف على الوضع الراهن للتعليم في اليمن والأضرار التي لحقت به جراء كارثة الحرب في البلاد، وتقديم صورة واضحة للمسؤولين والقائمين على النظام التعليمي والجهات ذات العلاقة عن واقع التعليم في ظل كارثة الحرب، مما يساعد إلى الاهتمام به ومعالجة الآثار الناجمة والضرر الذي لحق به، وقد تلفت الدراسة الحالية نظر الأطراف المتنازعة إلى تجنيب المرافق التعليمية الصراعات وجعلها مناطق آمنة وبعيدة عن المناطق العسكرية للحفاظ على استمرارية التعليم، كما أن هذه الدراسة قد تلفت أنظار المانحين إلى مساعدة قطاعات التعليم لتجاوز آثار الحرب.

1. 4- حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الآتي:

الحدود الموضوعية: معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) الآتية: (المعايير الأساسية – الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم– التعليم والتعلّم– المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية– سياسة التعليم).

الحدود البشرية: طبقت هذه الدراسة على عينة من القيادات التربوية بمحافظة ذمار ممن يعملون بالمناصب التالية: (مدير عام مكتب التربية بالمحافظة ونوابه ومستشاريه ورؤساء الشعب ونوابهم– مدراء الإدارات بالمكتب ونوابهم– مدراء مكاتب التربية بالمديريات ونوابهم – مدراء المدارس).

الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة ميدانياً بمحافظة ذمار.

الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة بالفصل الأول من العام الدراسي(2019/2018).

1. 5- مصطلحات الدراسة:

معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE): وهي معايير وضعتها(الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ("Inter-Agency Network for Education in Emergencies "INEE) في خمسة محاور وتمثل الحد الأدنى من الممارسات المرتبطة بمجالات التعليم، وتستخدم في حالات الطوارئ بما في ذلك الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، وتوفر هذه المعايير إرشادات بشأن كيفية استجابة الحكومات الوطنية وغيرها من السلطات والوكالات الوطنية والدولية، وهذه المعايير التي اعتمدت في هذه الدراسة.

الحرب في اليمن: ويقصد به النزاع المسلح الذي حصل باليمن منذ العام(2015) وحتى الوقت الحاضر.

القيادات التربوية: يقصد بها الأطر القيادية التربوية العاملة بمحافظة ذمار ممن يشغلون المناصب الآتية: (مدير عام مكتب التربية بمحافظة ذمار ونوابه ومستشاريه ورؤساء الشعب ونوابهم– مدراء الإدارات بالمكتب ونوابهم مدراء مكاتب التربية بالمديريات ونوابهم– مدراء المدارس).

محافظة ذمار: إحدى محافظات الجمهورية اليمنية وتقع في وسط اليمن.

1. 6- الإطار النظري:

التعليم في حالات الطوارئ:

إن تلبية الحاجات التعليمية الفورية لمجموعة مختلفة من المتعلمين خلال حالة الطوارئ غالباً ما تشكل تحدياً، خاصة في المرحلة الأصعب من حالة الطوارئ، والتي من شأنها تثير أسئلة متعددة منها: كيف يبدو التعليم الجامع أثناء ممارسته، وكيف يترجم في حالة الطوارئ، وعلى الرغم من ذلك فهناك العديد من الخطوات التي يمكن لجميع المشاركين في عملية التعليم في حالة الطوارئ اتخاذها منذ البداية لإشراك المزيد من الناس في عملية التعليم، وهناك خطوات أخرى ممكن أن نشجع وندعم الغير لاتخاذها لتعزيز بيئة التعليم.(فريق عمل التعليم الجامع والإعاقة،2009، 6)

حماية التعليم:

يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان الحماية للتعليم، ويكفل الحق في التعليم في كل الأوقات، بما فيها ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة، وكحق ملزم قانوناُ ومكرس في المعاهدات الدولية والإقليمية على حد سواء، ويجب

على الدول بذل قصارى جهدها للوفاء بالحد الأدنى من التزاماتها المتصلة بأعمال الحق في التعليم والحق في التعليم يجب أن يكون متاحاً للجميع دون تمييز، وينطبق مبدأ عدم التمييز أيضاً على محتوى التعليم الذي يجب ألا يميز ضد أي جماعة، كما أن محتوى التعليم محمي أيضاً بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ضد أي تعبير عن الكراهية أو التعصب.(هوسلر وآخرون،2012، 115)

حماية الطلاب وموظفي التعليم:

ومن أجل ضمان سير التعليم فإن الأمر لا يتعلق بحماية الحق في التعليم –والذي لابد من احترامه– فحسب بل يتعداه إلى حقوق الأشخاص الذين يوفرون التعليم وينتفعون منه بشكل مباشر وهم الطلاب وموظفو التعليم، لابد من أن يكون هؤلاء في مأمن من الأذى وأن يتمتعوا بظروف وبيئة تساعد على التعليم، ويتحقق ذلك من خلال مبدأ المساواة وعدم التمييز (بما في ذلك حرية الفكر والوجدان والدين)، والحظر ضد الاضطهاد، وكذلك من خلال الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، مثل: الحق في حرية التجمع وتشكيل الجمعيات، والحق في العمل، والحق في تشكيل النقابات المهنية والانتساب إليها، والحق في الصحة وكذلك الحق في مستوى معيشي لائق، فضلا عن الحق في الحياة الثقافية.(هوسلر وآخرون،2012، 117–118)

حماية المرافق والمنشئات التعليمية:

تعد حماية المرافق التعليمية مسألة أساسية لضمان حماية التعليم والحق في التعليم من ظروف انعدام الأمن والنزاع المسلح، وتعد حماية هذه المرافق مهمة لحماية وسلامة حياة الطلاب وموظفي التعليم الذين يقضون معظم أوقاتهم فيها، ولذلك فإن التدمير غير المشروع للمرافق التعليمية أو تعطيلها أو الاثنين معاً، بما في ذلك كافة العناصر المادية التي تمكن من مباشرة العملية التعليمية، مثل الكتب والمعامل والتجهيزات قد يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، ويعتبر استهداف المرافق التعليمية جريمة ضد الإنسانية، ومن هذا المنطلق فيجب أن تكون المرافق التعليمية أثناء النزاع المسلح كافية ومتوافرة للطلاب، كما يجب أن تكون بعيدة عن الاعتداء (هوسلر وآخرون،2012، 179–180)، بيدّ أن عدد كبير من المرافق التعليمية في اليمن تدمرت كلياً أو جزئياً بسبب الحرب.

التدابير الأساسية لحماية بيئات التعليم:

من التدابير الأساسية لحماية بيئات التعليم في حالة الطوارئ أو النزاعات المسلحة كما أوردتها(اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات"ISAC"،2007، 168)، ما يلي:

1. تعزيز مشاركة الجماعات المتضررة من الحرب ومشاركة أولياء أمور الطلاب والسلطات التعليمية في التقييم والتخطيط والإشراف على البرامج التعليمية.
2. الحفاظ على سلامة المرافق التعليمية.
3. جعل مواقع المدارس بعيدة عن المناطق العسكرية.
4. الحرص على قرب المدارس من التجمعات السكانية.
5. جعل المرافق التعليمية مناطق سلام.
6. التنسيق مع الأطراف المتنازعة لمنع استهداف أماكن التعليم.

مبادئ مفيدة للتفكير فيها أثناء الاستجابة لحالة الطوارئ:

توجد عدة مبادئ لابد من مراعاتها عند معالجة المشكلات التي أثرت على التعليم بسبب الحرب أوردها (فريق عمل التعليم الجامع والإعاقة،2009، 9)، منها:

1. جعل التعليم مرحب للجميع: تعديل الأساليب لتتناسب مع المتعلمين بدلاً من التوقع أن المتعلمين سوف يتأقلمون مع الأساليب.
2. لكل شخص قدرته الخاصة على التعلّم، ولكل شخص الحق في التعليم الجيد والمناسب.
3. كل من له علاقة بوضع تعليمي يمكنه أن يقوم بشيء مهما كان صغيراً.
4. غالباً ما توفر الاستجابة للحالة الطارئة فرصة للنظر إلى التعليم من منظور جديد، ويمكن أن تكون فرصة لتحسين المعايير السابقة للتعليم أو فرصة للتطرق إلى قضايا لم تؤخذ بعين الاعتبار سابقاً.
5. كل قطاع من قطاعات المجتمع يمكنه أن يلعب دوراً في دعم التعليم الجامع.
6. الحد الأدنى لمعايير التعليم(INEE) هي أداة مفيدة لمعرفة واقع البرامج التربوية في ظل الطوارئ.
7. الاستفادة من آراء المعلمين وأولياء الأمور والمتعلمين والمسؤولين وموظفي المنظمات غير الحكومية.
8. بإمكان الأفراد الذين لم يتمكنوا من التعليم أثناء الطوارئ أن يلتحقوا بمؤسسات التعليم في أي وقت، ولا بد من تشجيعهم على ذلك.

سبل مواجهة المخاطر التي تؤثر على التعليم في حالات الطوارئ:

وقد وضعت(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،2017، 16) خطة عمل لمواجهة المخاطر التي تؤثر على التعليم في حالات الطوارئ في المنطقة العربية تتمثل الأنشطة الآتية:

1. دعم كلفة فرص التعليم(النظامية وغير النظامية).
2. زيادة الطلب على التعليم في كل المستويات من خلال جهود تواصل وتوعية هادفة واستراتيجية.
3. دعم نسبة الانتقال والإكمال لدى المتعلمين من خلال أنشطة تدعم الاستبقاء في التعليم ومسارات تعلم متنوعة.
4. تحسين منشئات التعليم من خلال إعادة التأهيل وتأمين المعدات والتجهيزات تماشياً مع معايير الجودة والسلامة والأمن.
5. تأمين منصة لتعزيز مشاركة الشباب بغية التخفيف من حدة الإقصاء الاجتماعي.
6. تأمين الإرشاد والتوجيه المهني.
7. تطوير القدرات لتزويد الشباب بالمهارات التي يحتاجون إليها.
8. توفير دروس قصيرة الأمد موجهة إلى سوق العمل ودورات تدريب على ريادة الأعمال.
9. إعداد المعلمين وتطويرهم المهني لتأمين تعليم مراع للأزمة.
10. تطوير قدرات العاملين بمؤسسات التعليم في مجال إدارة التعليم في أوقات الأزمات.
11. تطوير قدرات المعلمين على استخدام مجموعة من أساليب التقويم الصفي.
12. دعم وتطوير موارد وأدوات مكيفة وفق الحاجات لتأمين التعلّم الجيد والنوعي في حالات الأزمات.
13. تطوير أنظمة معلومات حول التعليم من أجل تحسين إدارة البيانات لتوجيه التخطيط والسياسات.
14. إجراء عمليات تقييم سريعة للحاجات عند اندلاع أزمة ما.

وأوصى(مونيوس،2008، 27-29) المقرر الخاص بالحق في التعليم في تقرير مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان– الدورة الثامنة التابع للأمم المتحدة، إلى اتخاذ عدة تدابير لضمان أن يكون الحق في التعليم في حالات الطوارئ ذات أولوية عاجلة، منها:

1. ينبغي التركيز بدرجة أكبر على ضمان الحق في التعليم خلال حالات الطوارئ حيث أن الاهتمام يوجه في الوقت الراهن إلى حالات ما بعد النزاع,

2. ينبغي اتخاذ المزيد من التدابير لوضع حد للإفلات من العقاب الذي ينعم به الأشخاص والجماعات المشاركون في الحرب بما في ذلك أفراد الجيش النظامي الذين يقومون بمهاجمة المدارس والطلبة والمدرسي.

3. تبرز هنا الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث في مدى فعالية بعض التدابير المتخذة بسبب زيادة العنف الموجه ضد المدارس والمعلمين والطلبة.

4. ينبغي إيلاء الاهتمام العاجل لمعالجة للآثار الناجمة عن حالات الطوارئ علي الفتيات واتخاذ تدابير استراتيجية لتقديم الحماية الجسدية والنفسية لضمان التحاقهن بالمدرسة.

5. وضع خطة من قبل الدولة تهيئ للتعليم في حالات الطوارئ كجزء من برامجها التعليمية العامة، تتضمن تدابير محددة من أجل استمرارية التعليم على جميع المستويات وخلال جميع مراحل الطوارئ، وينبغي أن تتضمن الخطة تقديم التدريب للمعلمين في شتى جوانب حالات الطوارئ.

6. ضمان مشاركة الأطفال والآباء والمجتمع في تخطيط الأنشطة المدرسية، بحيث تتاح أماكن آمنة للطلبة خلال حالات الطوارئ.

7. إدراج التعليم في جميع خطط المانحين المتعلقة بالمساعدات الإنسانية وزيادة مخصصات التعليم بنسبة (4.2%) على الأقل من مجموع المساعدات الإنسانية.

8. استخدام المعايير الدنيا للشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) كأساس للأنشطة التعليمية التي تشكل جزء من الاستجابة الإنسانية، مع ضمان أن تكون عمليات الاستجابة في مجال التعليم متماشية مع تلك المعايير.

معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE):

لجميع الأفراد الحق في التعليم وقد ورد هذا الحق في العديد من الاتفاقيات والوثائق الدولية، ولقد شهدت الأعوام الماضية زيادة في الوعي للحاجة إلى برامج التعليم الرسمية وغير الرسمية في حالات الطوارئ، وقد استفاد ملايين الأطفال والشباب والكبار من جهود السلطات التربوية والوكالات الإنسانية المحلية والدولية، ومن تلك الجهود المبادرة التي قدمها فريق عمل في عام(2003) لتطوير المعايير العالمية للتعليم في حالات الطوارئ، وتم استضافة هذه المبادرة من قبل الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ(Inter-Agency Network for Education in Emergencies)(INEE) وهي شبكة مفتوحة مؤلفة من وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وجهات مانحة للمساعدات وباحثين وأفراد من المجموعات المتأثرة، وجميع هذه الأطراف تعمل سوياً من أجل تأمين حق التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء في مراحل ما بعد النزاعات، وقد ساهم أكثر من(2250) فرداً من أكثر من(50) بلداً في تطوير هذه المعايير في عام(2004)(الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ"INEE"،2004، 7-8)، وفي عامي(2009 و2010)، واستناداً إلى معطيات التقويم والتوصيات التي أرسلها مستخدمو المعايير ومجموعة من الخبراء عملت الشبكة على تحديث وتطوير تلك المعايير وترجمت المعايير إلى العديد من اللغات العالمية.(الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ "INEE"،2014، 5)

وقد وضعت هذه المعايير كي تستخدم في حالات الطوارئ بما في ذلك الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، وتوفر هذه المعايير إرشادات بشأن كيفية استجابة الحكومات الوطنية وغيرها من السلطات والوكالات الوطنية والدولية، وتساعد على إنشاء برامج تعليمية في حالات الطوارئ، وصممت هذه المعايير كي يتم استخدامها من جانب المجتمعات المحلية والحكومات وغيرها من السلطات وكذلك العاملين في المجال الإنساني بهدف تلبية

الاحتياجات التعليمية كما يحددها أفراد المجتمع.(الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ "INEE"،2004، 7-8)

محتوى معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE):

تقدم المعايير الدنيا للتعليم في ظل حالات الطوارئ والأزمات المزمنة وإعادة البناء المبكر إطاراً متناسقاً لمبادئ ومسارات العمل لجميع الجهات الفاعلة التي يمكن أن تشارك في توفير التعليم خلال حالات الطوارئ حتى تتمكن من تنسيق أنشطتها التعليمية، بل وما هو أهم من ذلك، لكي تعزز مسألة قبول المسؤولية.(مونيوس،2008، 15)

وقد وضعت(الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ"INEE"،2014، 7-8) معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ في خمسة محاور هي:

1. **المعايير الأساسية:** وتظم هذه المعايير المجالات الأساسية وهي: التنسيق ومشاركة المجتمع المحلي والتحليل وينبغي لهذه المعايير أن تطبق عبر كل المجالات لتشجيع الاستجابة، وتعتبر هذه المعايير التشخيص الجيد والأساسي من أجل فهم وتطبيق المعايير التالية.
2. **الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم:** تركز هذه المعايير على تعزيز إمكانية الوصول إلى بيئة تعلم آمنة وملائمة لجميع المتعلمين، وتركز على التعاون بين جميع الجهات ذات العلاقة لتوفير الخدمات الأخرى للمتعلمين مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والمساعدات الغذائية والسكن، وتساعد في تعزيز الأمن والراحة المادية والفكرية والنفسية والاجتماعية.
3. **التعليم والتعلّم:** وتركز على العناصر التي تدعم أسس التعليم والتعلّم الناجعين والمتعلقة بالمناهج والتدريب والتطوير المهني وأساليب التدريس وعمليات التعلّم وأساليب التقويم.
4. **المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية:** وتركز على إدارة وتطوير أداء الموارد البشرية في مجال التعليم بما في ذلك سياسة التوظيف وعملية انتقاء الموظفين، وشروط العمل والإشراف والدعم.
5. **سياسة التعليم:** وتركز هذه المعايير في هذا المحور على رسم السياسات والتشريعات والتخطيط والتنفيذ.

أهمية معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE):

أشارت(الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ"INEE"،2014، 13) بأن معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ تساعد في الآتي:

1. مساعدة المجتمعات في تصميم وتطبيق برامج التعليم في حالات الطوارئ وحتى التعافي.
2. التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالتعليم للمساعدة في عمليات التقويم والاستجابة.
3. تقوية أنظمة التعليم الوطنية في مختلف البلدان.
4. المساهمة في تحسين وتوفير خدمات التعليم لجميع فئات المجتمع.
5. مراقبة أداء مؤسسات التعليم وتقويمه وتطويره في حالات الطوارئ وحتى التعافي.
6. بناء القدرات وتطوير المعارف والمهارات للوصول إلى برامج تعليم عالية الجودة.
7. توجيه أنظار المانحين لمساعدة قطاعات التعليم.

تطبيق معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) في حالة محدودية الموارد:

يمكن تطبيق واستخدام معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) دون الحاجة إلى نفقات مالية كبيرة وعندما تكون الموارد المالية أو التعليمية المتاحة محدودة للمبررات الآتية:

1. إن العديد من هذه المعايير ممكن أن تستخدم وتطبق ولا تستوجب توفير تكاليف أو نفقات مالية مرتفعة مع أن تطبيقها يحسن من نوعية التعليم، وهذا يساعد في توفير الوقت والموارد على المدى الطويل، كما يمكن أن يساهم ذلك في نتائج تعليمية إيجابية أكثر استدامة.
2. إن تطبيق هذه المعايير سيساعد في توجيه أنظار السلطات الوطنية والمحلية والمانحين لمساعدة قطاعات التعليم مالياً وهذا سيمثل تمويل إضافي يساعد في تجويد وزيادة فعالية التعليم في حالات الطوارئ.
3. إن استخدام الحد الأدنى لمعايير التعليم يجعل السلطات المختصة والمنظمات ذات العلاقة بالتعليم تتخذ قرارات إيجابية لتطوير ودعم برامج التعليم، وستتجنب دعم البرامج أو الأنظمة التعليمية الضعيفة.(الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ"INEE"،2014، 17)

2 – الطريقة والأدوات:

2. 1– منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، كمنهج يتناسب مع طبيعة مثل هذا النوع من الدراسات.

2. 2– مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات التربوية بمحافظة ذمار، ممن يشغلون المناصب التالية: (مدير عام مكتب التربية بالمحافظة ونوابه ومستشاريه ورؤساء الشعب ونوابهم– مدراء الإدارات بالمكتب ونوابهم– مدراء مكاتب التربية بالمديريات ونوابهم– مدراء المدارس)، والبالغ عددهم(1533) قيادياً، والجدول(1) يوضح توزيع مجتمع الدراسة.

جدول(1) توزيع مجتمع الدراسة

أنواع القيادة	العدد	النسبة(%)
مدير عام مكتب التربية بالمحافظة ونوابه ومستشاريه ورؤساء الشعب ونوابهم	49	3.20
مدراء الإدارات بالمكتب ونوابهم	30	1.96
مدراء مكاتب التربية بالمديريات ونوابهم	36	2.35
مدراء المدارس	1418	92.50
المجموع	1533	100.00

المصدر: إدارة الإحصاء بمكتب التربية والتعليم بمحافظة ذمار

ولتحديد حجم العينة تم استخدام معادلة أركن(Arkin,1984, 21) الآتية: $$n=\frac{p(1-p)}{(SE\div t)+[p(1-p)\div N]}$$

حيث(N) حجم العينة(t) الدرجة المعيارية ومقدارها(1.96)، (SE) نسبة الخطأ ومقداره(0.05)، (P) نسبة تحقق الخاصية المحايدة وتساوي(0.50)، وبتطبيق تلك المعادلة على حجم مجتمع هذه الدراسة تكونت عينة الدراسة من(307) مبحوثاً من القيادات التربوية بمحافظة ذمار بنسبة(20.03%) من حجم المجتمع، وقد اختيرت عينة الدراسة بطريقة العينة الطبقية العشوائية وبنسبة تقدر بـ(20%) تقريباً من كل طبقة، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة وخصوصية موضوع الدراسة، وتم استعادة(279) استبانة وبنسبة(90.88%) من مجموع الاستبيانات الموزعة، ولم يتم استبعاد أي استبانة منها، لعدم وجود نقص أو أخطاء عليها، والجدول(2) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة.

جدول(2) توزيع عينة الدراسة

أنواع القيادة	الاستبيانات الموزعة	الاستبانات المستردة	الاستبانات غير المستردة	النسبة من العينة %	النسبة من المجتمع %
مدير عام مكتب التربية ونوابه ومستشاريه ورؤساء الشعب ونوابهم	10	10	-	3.26	20.41
مدراء الإدارات بالمكتب ونوابهم	6	6	-	1.95	20.00
مدراء مكاتب التربية بالمديريات ونوابهم	7	7	-	2.28	19.44
مدراء المدارس	284	256	28	92.51	20.03
المجموع	307	279	28	100	20.03

2. 3- أداة الدراسة:

قام الباحثان بمراجعة ترجمة معايير الحد الأدنى للتعليم(INEE) في حالات الطوارئ، والمكونة من خمسة مجالات رئيسة، وبعد ذلك تم تنظيم قائمة وصف للمعايير الفرعية في كل مجال بعد تكييفها لتناسب البيئة اليمنية, ليكون ما ورد فيها كمؤشرات فرعية تضمنتها أداة الدراسة، وبعد تنظيم تلك القائمة في صيغتها الأولية تم عرضها على(6) من المستشارين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في التعليم من عدة جامعات يمنية، وتم الأخذ بملاحظات المستشارين وتعديلاتهم والمتمثلة في تعديلات بسيطة تتعلق بإعادة صياغة بعض المعايير الفرعية، لتتكون بعد ذلك أداة الدراسة من(80) معيار فرعي تمثل فقرات الأداة، وأمام كل منها ثلاثة بدائل للاستدلال على تحقق المعايير هي(مرتفعة، متوسطة، منخفضة)، وموزعة هذه الفقرات على خمسة مجالات هي:

1. **المعايير الأساسية:** وتحتوي على(24) فقرة.
2. **معايير الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم:** وتحتوي على(22) فقرة.
3. **معايير التعليم والتعلّم:** وتحتوي على(14) فقرة.
4. **معايير المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية:** وتحتوي على(10) فقرة.
5. **معايير سياسة التعليم:** وتحتوي على(10) فقرة.

الصدق البنائي لأداة الدراسة: للتأكد من الصدق البنائي للأداة قام الباحثان بتطبيق أداة البحث على عينة استطلاعية بلغت(38) قيادياً تربوياً من مجتمع البحث الفعلي، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين مجالات الأداة الخمسة ببعضها البعض وكذلك بالمتوسط الكلي للأداة، وأظهرت نتائج ذلك في الجدول(3).

جدول(3) الصدق البنائي لأداة الدراسة

م	المجال	المجال الأول	المجال الثاني	المجال الثالث	المجال الرابع	المجال الخامس
1	المعايير الأساسية	1				

2	الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم	0.74**	1			
3	التعليم والتعلّم	0.76**	0.68**	1		
4	المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية	0. 75**	0.72**	0.76**	1	
5	سياسة التعليم	0. 74**	0.76**	0.75**	0.72**	1
	المتوسط الكلي للأداة	0.79**	**70.7	0. 78**	0.72**	0.71**

** دال إحصائياً عند مستوى(0.01)

من الجدول(3) يتضح أن قيم معامل ارتباط المجالات الخمسة المكونة للأداة ببعضها البعض موجب وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.01) حيث تراوحت معاملات الارتباط تلك بين(0.76- 0.68)، كما تبين بأن معاملات ارتباط كل مجال من المجالات الخمسة والمتوسط الكلي للأداة موجب وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.01)، حيث تراوحت معاملات الارتباط تلك بين(0.79- 0.71)، وهذا يدل على صدق البناء لهذه الأداة.

ثبات أداة الدراسة:

بعد تطبيق أداة البحث على العينة الاستطلاعية البالغة(38) قيادياً تربوياً من مجتمع البحث الفعلي، تم إعادة تطبيقها مرة أخرى على نفس العينة بعد أسبوعين من التطبيق السابق، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين نتائج التطبيقين، وذلك للتأكد من ثبات أداة الدراسة، حيث اتضح أن ثبات الأداة ككل بلغ(0.85) وهذا يعد ثبات مقبول، كما تبين أن ثبات المجالات الخمسة: (المعايير الأساسية- الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم- التعليم والتعلّم- المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية- سياسة التعليم) بلغ(0.82، 0.80، 0.78، 0.74، 0.75) على التوالي، وجميع تلك القيم تمثل ثبات مقبول.

خطوات إجراء الدراسة:

قام الباحثان بالخطوات الإجرائية الآتية:

أولاً: حُدد مجتمع الدراسة المتمثل بجميع القيادات التربوية بمحافظة ذمار.

ثانياً: تطوير أداة الدراسة، وهي عبارة عن استبانة، مكونة من(80) فقرة موزعة على خمسة مجالات.

ثالثاً: تم تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من مجتمع البحث، لاختبار الصدق البنائي والثبات لأداة الدراسة.

رابعاً: وزعت الأداة على أفراد عينة الدراسة، وطُلب منهم الإجابة على كل فقرة من فقرات الأداة، ثم تم استرجاع معظم الاستبيانات الموزعة، واستغرقت عملية التطبيق شهرين وعشرة أيام ابتداءً من تاريخ 2018/10/13م وحتى تاريخ 2018/10/22.

خامساً: قام الباحثان بتفريغ بيانات الأداة ومن ثم تحليلها باستخدام البرنامجين الإحصائيين(SPSS- JASP).

سادساً: مناقشة النتائج واستخلاص التوصيات والمقترحات.

المعالجات الإحصائية:

تم معالجة البيانات إحصائياً بواسطة برنامجي(SPSS,JASP) وتم استخدام الأساليب الآتية:

- معامل ارتباط بيرسون(Pearson): لإيجاد الصدق البنائي والثبات لفقرات ومجالات الأداة.
- الوسط الحسابي(Mean) والانحراف المعياري(Standard Deviation): لمعرفة استجابات أفراد عينة البحث حول مجالات الأداة وفقراتها.

– اختبار (Bayes Factor for One-Sample): لإيجاد دلالة الفرق بين المتوسط الحسابي للفقرات والمجالات والمتوسط الفرضي(2) كمحك للحكم على تحقق المعايير.

– اختبار (Bayes Factor Independent Sample): لإيجاد دلالة الفرق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لتحقق معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن تبعاً لمتغير (مكان العمل).

حيث تم تفسير دلالة الفروق لعوامل بايز (BF_{01}) بواسطة المحك الموضح بالجدول(4).

جدول(4) محك تفسير دلالة الفروق لعوامل بايز(BF_{01})

قيمة(BF_{01})	Interpretation Label	التفسير
100 <	EXTREME EVIDENCE FOR H_0	دليل قطعي لعدم وجود فرق
100 – 30	VERY STRONG EVIDENCE FOR H_0	دليل قوي جداً لعدم وجود فرق
30 – 10	STRONG EVIDENCE FOR H_0	دليل قوي لعدم وجود فرق
10 – 3	SUBSTANTIAL EVIDENCE FOR H_0	دليل مناسب لعدم وجود فرق
3 – 1	ANECDOTAL EVIDENCE FOR H_0	دليل مقبول لعدم وجود فرق
1	NO EVIDENCE FOR H_0	لا يوجد دليل
$1 - \frac{1}{3}$	ANECDOTAL EVIDENCE FOR H_1	دليل مقبول لوجود فرق
$\frac{1}{10} - \frac{1}{3}$	SUBSTANTIAL EVIDENCE FOR H_1	دليل مناسب لوجود فرق
$\frac{1}{30} - \frac{1}{10}$	STRONG EVIDENCE FOR H_1	دليل قوي لوجود فرق
$\frac{1}{100} - \frac{1}{30}$	VERY STRONG EVIDENCE FOR H_1	دليل قوي جداً لوجود فرق
$\frac{1}{100} >$	EXTREME EVIDENCE FOR H_1	دليل قطعي لوجود فرق

المصدر: (Wagenmaker. et al,2011, 4)

3– النتائج ومناقشتها:

يتم في هذا المحور عرض ومناقشة النتائج الميدانية التي أسفرت عنها الدراسة، بعد تحليلها، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

أولاً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الأول من أسئلة الدراسة، ومناقشتها والذي نص على: هل هناك تحقق لمعايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن من وجهة نظر القيادات التربوية محافظة ذمار؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة(BF_{01}) بناءً على اختبار (Bayes Factor for One-Sample) للتحقق من دلالة الفرق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة والمتوسط الفرضي(2)، وذلك على مستوى الأداة ككل وعلى مستوى كل مجال من مجالاتها الخمسة والجدول(5) يوضح ذلك.

جدول(5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة(BF_{01}) لتقديرات أفراد العينة لأداة الدراسة ككل ولمجالاتها الخمسة

رتبة المجال	رقم المجال	المعيار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة(BF_{01})
1	2	الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم	2.17	0.36	0.00
2	3	التعليم والتعلّم	1.88	0.40	0.00
3	5	سياسة التعليم.	1.79	0.42	0.00
4	4	المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية	1.74	0.34	0.00
5	1	المعايير الأساسية	1.63	0.39	0.00
		المعايير ككل	1.86	0.31	0.00

من الجدول(5) يتضح ما يأتي: أن المتوسط العام لتقديرات عينة البحث لتحقق معايير الحد الأدنى من التعليم ككل بلغ(1.86) بانحراف معياري(0.31)، وبلغت قيمة(BF_{01}) أقل من($\frac{1}{100}$)، واستناداً إلى محك تفسير دلالة الفروق لعوامل بايز(BF_{01}) المبين في الجدول(4)، فهذه النتيجة تشير إلى وجود دليل قطعي على وجود فرق بين المتوسط الكلي للأداة البالغ (1.86) والمتوسط الفرضي(2) المحدد كمحك للحكم على تحقق المعايير، مما يؤكد عدم تحقق تلك المعايير بشكل عام، وهذا أمر منطقي ناتج عن ظروف الحرب وتأثيراتها على قطاع التعليم في اليمن.

تراوح المتوسط لمجالات معايير الحد الأدنى من التعليم الخمسة(المعايير الأساسية- الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم- التعليم والتعلّم- سياسة التعليم- المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية) بين(2.17- 1.63) ومن الملاحظ بأن قيمة(BF_{01}) أقل من($\frac{1}{100}$)، وهذا دليل قطعي على وجود فروق بين متوسطات كل مجال من المجالات الخمسة والمتوسط الفرضي(2)، وبالنظر في المتوسطات الحسابية نلاحظ أن متوسط مجال الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم بلغ(2.17)، وهو أكبر من الوسط الفرضي(2)، مما يشير إلى تحقق معايير مجال الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم بشكل عام، وهذه النتيجة تعد نتيجة طبيعية كون معظم مدارس التعليم العام الحكومي والأهلي تعمل في ظل ظروف الحرب ولم يتم إغلاقها وتستقبل معظم الطلبة، في حين كانت متوسطات بقية المجالات أقل من الوسط الفرضي(2)، مما يدل على أن المعايير الخاصة بتلك المجالات الأربعة غير متحققة، وهذا يتفق تماماً مع ما أوردته تقارير كل من: (البنك الدولي،2010)،(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة،2014)،(مركز الدراسات والإعلام التربوي "S.E.M.C"،2015)،(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2017)،(سوانجين والمراني،2018)، وكذلك دراسة(العزيزي ومريط،2018).

ولمزيد من التفصيل تم معالجة البيانات الخاصة بمعايير كل مجال من مجالات الأداة الخمسة على حدا وكما يأتي:

المجال الأول: المعايير الأساسية

بناءً على استجابات عينة البحث، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة(BF_{01}) للتحقق من دلالة الفرق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة والمتوسط الفرضي(2)، وذلك على مستوى كل معيار من معايير هذا المجال، والجدول(6) يوضح ذلك.

جدول(6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة(BF_{01}) لتقديرات أفراد العينة

معايير مجال المعايير الأساسية

رتبة المعيار	م	المعيار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (BF_{01})
1	9	تتولى القيادات الإدارية التربوية دوراً قيادياً في وضع آليات التنسيق والمشاركة فيها مع الجهات المعنية الأخرى المهتمة بالتعليم.	2.23	0.78	0.00
2	4	تشارك مجموعة واسعة من أفراد المجتمع المحلي في تحديد التمويل اللازم للنشاطات التعليمية وتخفيف الأخطار الناتجة عن الحرب.	1.94	0.74	7.88
3	14	تتقيد كل الأطراف المعنية بالتعليم بمبادئ المساواة والشفافية وتتحمل المسؤولية لتحقيق نتائج إيجابية لتطوير التعليم.	1.84	0.69	0.02
4	18	يتم إجراء تقويم شامل لحاجات وموارد التعليم بمشاركة أطراف معنية به.	1.82	0.66	0.00
5	23	تتضمن خطط واستراتيجيات التخفيف من آثار الحرب تنمية القدرة لدعم سلطات التعليم وأعضاء المجتمع المحلي.	1.80	0.71	0.00
6	10	توجد لجنة تنسيق مشتركة من كل الجهات المعنية بالتعليم تهتم بتطوير التعليم والتخطيط له وتحشد الموارد وتساعد في تنمية القدرات.	1.79	0.76	0.00
7	7	تدرك القيادات التربوية والمجتمع المحلي والأطراف المعنية المهارات والمعارف والبرامج التعليمية التي يتلقاها المتعلمين.	1.76	0.66	0.00
8	3	يشارك الأطفال والشباب في تطوير النشاطات التعليمية وتنفيذها ومراقبتها وتقويمها.	1.73	0.70	0.00
9	11	تقوم الإدارة التعليمية والمنظمات الإنسانية والمجتمع المحلي بدعم مؤسسات وبرامج التعليم بصورة عادلة وشفافة.	1.72	0.78	0.00
10	12	توجد آليات مناسبة لتوفير معلومات مناسبة للتخطيط للتعليم ضمن لجنة التنسيق المشتركة.	1.67	0.78	0.00
11	16	يتم تحديد القدرات والموارد والاستراتيجيات المحلية للتعليم والتعلّم قبل الحرب وإثنائها.	1.66	0.58	0.00
12	20	تلبي استراتيجيات مواجهة آثار الحرب الحاجات التعليمية للسكان المتأثرين.	1.66	0.66	0.00
13	19	توجد استراتيجيات مناسبة لمواجهة المعوقات التي تواجه المؤسسات التعليمية تعكس نتائج التقويم.	1.62	0.60	0.00
14	1	يشارك مجموعة من أفراد المجتمع المحلي في تحديد أولوية النشاطات التعليمية وفي التخطيط لها.	1.62	0.68	0.00
15	15	يتم إجراء تقويم دوري بواسطة جمع البيانات التي تحدد التصورات المحلية لأهداف التعليم.	1.61	0.64	0.00
16	8	تستخدم موارد السلطة المحلية لتطوير وتوصيل تعليم يتضمن خفض خطر الحرب.	1.56	0.65	0.00

17	6	يحدد المجتمع المحلي والعاملون في مجال التعليم والمتعلمون الموارد المحلية ويحشدونها لتعزيز الوصول إلى التعليم النوعي.	1.52	0.70	0.00
18	17	يشارك ممثلون من المتأثرين من الحرب في تصميم وجمع البيانات عن التعليم.	1.46	0.60	0.00
19	13	يتم استخدام أدوات مناسبة لتقويم احتياجات التعليم من قبل لجنة التنسيق المشتركة.	1.46	0.51	0.00
20	21	تم تصميم وتنفيذ استراتيجيات لتفادي الأذى على المجتمع المحلي ولا تفاقم آثار الحرب.	1.45	0.68	0.00
21	24	تتكامل خطط واستراتيجيات التخفيف من آثار الحرب مع برامج التعليم وتتواءم معها.	1.43	0.60	0.00
22	22	يتم تحديث نتائج التقويم دورياً ببيانات جديدة.	1.38	0.49	0.00
23	5	تتوافر فرص التدريب وبناء القدرات لأفراد لجان التعليم المجتمعي.	1.34	0.48	0.00
24	2	تضم لجان التعليم المجتمعي ممثلين من الفئات المهمشة.	1.13	0.33	0.00
		المعايير الأساسية.	1.63	0.39	0.00

ومن الجدول(6) يتضح ما يأتي: أن المتوسط العام لتقديرات عينة البحث حول تحقق مجال المعايير الأساسية ككل بلغ(1.63) بانحراف معياري(0.39)، وبلغت قيمة(BF_{01}) أقل من($\frac{1}{100}$)، وهذا دليل قطعي على وجود فرق بين المتوسط الكلي للمجال البالغ(1.63) والمتوسط الفرضي(2) والذي هو أقل منه، مما يشير إلى أن المعايير الأساسية غير محققة بشكل عام وهو ما يؤكد بأن الحرب أثرت سلباً في كثير من الجوانب الأساسية المتعلقة بقطاع التعليم وتوفيره في اليمن والتي تعتبر هي الأساس لتوفير بيئة تعليمية فعالة.

تراوحت متوسطات معايير هذا المجال بين(2.23– 1.13)، وبالنسبة لقيمة(BF_{01}) فقد كانت أقل من($\frac{1}{100}$) بالنسبة للمعيار(9) وهذا دليل قطعي على وجود فروق بين متوسط هذا المعيار(2.23) والمتوسط الفرضي(2) ومتوسط هذا المعيار أكبر من المتوسط الفرضي، وهو دليل قطعي على تحقق هذا المعيار، وتعد هذه النتيجة طبيعية لأن القوانين واللوائح تنص على أن وضع آليات التنسيق والمشاركة مع الجهات الأخرى المعنية بالتعليم من مهام القيادات الإدارية بالتعاون مع السلطات المحلية على مستوى المحافظات والمديريات في حين بلغت قيمة(BF_{01}) للمعيار الرابع(7.88) وتقع هذه القيمة بين(3–10)، واستناداً إلى المحك المحدد لعوامل بايز فهذا دليل مناسب على أن متوسط هذا المعيار لا يختلف عن المتوسط الفرضي، بينما لوحظ بأن قيمة(BF_{01}) للمعيار(14) تتراوح بين($\frac{1}{30}$ ، $\frac{1}{100}$) وهذا دليل قوي جداً على عدم تحقق هذا المعيار، في حين كانت قيمة(BF_{01}) لبقية معايير هذا المجال أقل من($\frac{1}{100}$)، وهذا دليل قطعي على عدم تحقق تلك المعايير.

المجال الثاني: الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم

بناءً على استجابات عينة البحث، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة(BF_{01}) للتحقق من دلالة الفرق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة والمتوسط الفرضي(2)، وذلك على مستوى معايير مجال الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم، والجدول(7) يوضح ذلك.

جدول(7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة(BF_{01}) لتقديرات أفراد العينة لمعايير مجال الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم

رتبة المعيار	م	المعيار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (BF_{01})
1	26	يستطيع جميع أفراد المجتمع الوصول إلى مرافق وأماكن التعليم.	2.70	0.60	0.00
2	25	لا يحرم أي فرد أو مجموعة من المجتمع من الوصول إلى التعليم وفرص التعلّم بسبب التمييز.	2.58	0.65	0.00
3	31	تتاح الفرصة للمتعلمين المنقطعين للدخول أو إعادة الدخول إلى التعليم النظامي بعد انقطاعهم عنه بسبب ظروف الحرب.	2.54	0.58	0.00
4	35	طرق الوصول إلى المؤسسات التعليمية آمنة وسليمة ومتاحة للجميع.	2.51	0.68	0.00
5	39	أماكن ومباني التعليم آمنة ومتاحة لجميع المتعلمين والمعلمين وبقية العاملين.	2.43	0.75	0.00
6	27	تزال كل عوائق الالتحاق بالتعليم، مثل الافتقار إلى الوثائق المطلوبة للالتحاق بالتعليم.	2.40	0.68	0.00
7	36	المؤسسات التعليمية خالية من الهجوم العسكري وبعيدة عن الأهداف العسكرية.	2.38	0.80	0.00
8	40	تمتلك المؤسسات التعليمية مساحات صالحة بأحواش ومباني آمنة ومحمية.	2.37	0.67	0.00
9	45	تشجع مؤسسات التعليم المتعلمين على الاهتمام بالصحة والنظافة.	2.37	0.67	0.00
10	46	يوجد بالمدارس أخصائيين اجتماعيين ونفسيين.	2.30	0.74	0.00
11	28	تتوفر فرص تعليمية نظامية وغير نظامية للأفراد المتأثرين من الحرب لتلبية حاجاتهم التعليمية.	2.21	0.77	0.00
12	41	مباني المؤسسات التعليمية مناسبة وتشمل مساحات ملائمة للفصول والإدارة ومرافق الترفيه والصرف الصحي.	2.20	0.73	0.00
13	42	مساحة الفصول الدراسية مناسبة لعدد الطلاب فيها.	2.15	0.75	0.08
14	34	المؤسسات التعليمية قريبة من سكن المتعلمين.	2.13	0.70	0.23
15	32	تخلو البيئة التعليمية من مصادر الأذى للمتعلمين والمعلمين وبقية العاملين بها.	2.06	0.79	8.44
16	37	يساهم المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والأنظمة التي تضمن للمتعلمين والمعلمين والعاملين بمؤسسات التعليم أمنهم وسلامتهم.	1.97	0.82	16.62
17	33	يكتسب المعلمون والعاملون بمؤسسات التعليم المهارات والمعرفة اللازمة لإنشاء بيئة تعلم داعمة تشجع الرفاهية النفسية والاجتماعية للمتعلمين.	1.95	0.58	7.42

18	29	يساعد المجتمع المحلي الأطفال والشباب والكبار في الانخراط بالتعليم النوعي عبر التوعية والتدريب.	1.95	0.69	9.44
19	44	المياه والصرف الصحي متوفرة بالمؤسسات التعليمية.	1.82	0.70	0.00
20	43	يشارك المجتمع المحلي في بناء وصيانة المؤسسات التعليمية.	1.66	0.81	0.00
21	30	تتوفر الموارد الكافية والتي تضمن الاستمرارية في التعليم لجميع أفراد المجتمع المحلي.	1.55	0.50	0.00
22	38	تقوم المنظمات الإنسانية بنشاطات تعمل على تأمين المؤسسات التعليمية للحد من خطر الحرب.	1.51	0.60	0.00
		الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم.	2.17	0.36	0.00

ومن الجدول(7) يتضح ما يأتي: أن المتوسط العام لتقديرات عينة البحث لدرجة تحقق مجال الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم ككل بلغ(2.17) بانحراف معياري(0.36)، وكانت قيمة(BF_{01}) أقل من($\frac{1}{100}$)، وهذا دليل قطعي على وجود فرق بين المتوسط الكلي للمجال البالغ(2.17) والمتوسط الفرضي(2) والذي هو أقل منه، وهذا دليل قطعي على تحقق معايير ذلك المجال بشكل عام.

تراوحت متوسطات معايير هذا المجال بين(1.51–2.70)، كما تبين أن قيمة(BF_{01}) أقل من($\frac{1}{100}$) بالنسبة للمعايير(26، 25، 31، 35، 39، 27، 36، 40، 45، 46، 28، 41) وهذا دليل قطعي على تحقق تلك المعايير كون المتوسطات الحسابية لها أكبر من الوسط الفرضي(2)، وكذلك نلاحظ وجود دليل قوي على تحقق المعيار(42) لأن قيمة(BF_{01}) لهذا المعيار تتراوح بين($\frac{1}{10}$، $\frac{1}{30}$)، ومن الملاحظ أيضاً بأن قيمة (BF_{01}) تراوح بين(3– 10) بالنسبة للمعايير(32، 37، 33، 29) وهذا دليل بأن المتوسط الحسابي لهذه المعايير الأربعة لا يختلف عن المتوسط الفرضي(2)، كما نلاحظ أن قيمة(BF_{01}) أقل من($\frac{1}{100}$) لبقية معايير هذا المجال وهذا دليل قطعي على عدم تحقق تلك المعايير، فالمتوسط الحسابي لها كان أقل من المتوسط الفرضي(2).

المجال الثالث: التعليم والتعلّم

بناءً على استجابات عينة البحث، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة(BF_{01}) للتحقق من دلالة الفرق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة والمتوسط الفرضي(2)، وذلك على مستوى معايير مجال التعليم والتعلّم، والجدول(8) يوضح ذلك.

جدول(8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة(BF_{01}) لتقديرات أفراد العينة لمعايير مجال التعليم والتعلّم

رتبة المعيار	م	المعيار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (BF_{01})
1	58	يتم إبلاغ المتعلمين بمستوياتهم بواسطة منحهم شهادات نهاية العام الدراسي.	2.43	0.75	0.00

2	50	تراعي المناهج التعليمية احتياجات المتعلمين وتدعو إلى رفض العنصرية والتمييز وتشجع احترام جميع المتعلمين بمختلف انتماءاتهم.	2.32	0.79	0.00
3	56	يظهر المعلمون فهماً لمحتوى الدرس ومهارات التعليم في تفاعلهم مع المتعلمين.	2.24	0.57	0.00
4	57	يتم تقويم المتعلمين بصورة مستمرة استناداً إلى الأهداف التعليمية.	2.13	0.77	0.57
5	52	يجري الدورات التدريبية مدربون مؤهلون.	2.12	0.78	0.94
6	55	تتلاءم أساليب التدريس بمؤسسات التعليم مع العمر ومستوى النمو وقدرات واحتياجات المتعلمين.	2.07	0.48	1.49
7	59	يتم استخدام وسائل تقويم عادلة وموثوقة.	2.03	0.64	14.71
8	48	تلاؤم المناهج الحالية عمر المتعلمين ومستوى نموهم وقدراتهم واحتياجاتهم.	1.82	0.57	0.00
9	60	تلبي وسائل التقويم احتياجات المتعلمين المختلفة.	1.73	0.61	0.00
10	53	يتلقى المعلمون دورات تدريبية في أساليب التعليم الحديث ووسائله.	1.63	0.71	0.00
11	47	تقوم سلطات التعليم بعملية مراجعة وتطوير مستمر للمناهج بالاشتراك مع كل الأطراف المعنية.	1.59	0.69	0.00
12	51	يتم تدريب المعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية بحسب احتياجاتهم وبصورة مستمرة.	1.54	0.69	0.00
13	54	يتلقى المعلمون دورات تدريبية حول الأخطار والحد من أخطار الحرب.	1.38	0.49	0.00
14	49	تتضمن المناهج النظامية وغير النظامية إرشادات للحد من أخطار الحرب.	1.34	0.47	0.00
		التعليم والتعلّم	1.88	0.40	0.00

ومن الجدول(8) يتضح ما يأتي: أن المتوسط العام لتقديرات عينة البحث لدرجة تحقق مجال التعليم والتعلّم ككل بلغ(1.88) بانحراف معياري(0.40)، وقيمة(BF_{01}) أقل من($\frac{1}{100}$)، وهذا دليل قطعي على وجود فرق بين المتوسط الكلي للمجال البالغ(1.88) والمتوسط الفرضي(2) والذي هو أقل منه، وهذا يدل على عدم تحقق معايير هذا المجال بشكل عام، وهو ما يؤكد تأثير الحرب على أساليب التعليم والتعلّم، لاسيما في ظل توقف عملية التدريب للمعلمين والمعلمات، وعمليات تطوير ومراجعة المناهج وصعوبة وصول فرق التقييم إلى مختلف مناطق اليمن، وغيرها من الصعوبات التي ساهمت في عدم تحقق تلك المعايير.

تراوح متوسطات هذا المجال بين(2.43− 1.34)، وكانت قيمة(BF_{01}) أقل من($\frac{1}{100}$) بالنسبة للمعايير الثلاثة(58، 50، 56) وهذا دليل قطعي على وجود فروق بين متوسط هذ المعايير والمتوسط الفرضي(2) ومتوسطات هذا المعايير أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا يؤكد قطعياً تحقق تلك المعايير، بينما لوحظ بأن قيمة (BF_{01}) للمعيارين(57، 52) تتراوح بين(1، $\frac{1}{3}$) وهو ما يؤكد تحقق هذين المعيارين بدرجة مقبول، أما المعيارين(55، 59) فتدل قيمة(BF_{01}) لهما على أن المتوسط الحسابي لا يختلف عن المتوسط الفرضي(2) المحدد كمحك للمقارنة،

بينما كانت قيمة(BF_{01}) لبقية معايير هذا المجال أقل من($\frac{1}{100}$)، وهو دليل قطعي على عدم تحقق تلك المعايير، لأن جميع متوسطات تلك المعايير أقل من المتوسط الفرضي(2).

المجال الرابع: المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية

بناءً على استجابات عينة البحث، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة(BF_{01}) للتحقق من دلالة الفرق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة والمتوسط الفرضي(2)، وذلك على مستوى معايير مجال المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية، والجدول(9) يوضح ذلك.

جدول(9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة(BF_{01}) لتقديرات أفراد العينة لمعايير مجال المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية

رتبة المعيار	م	المعيار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (BF_{01})
1	65	يسمح للمعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية بتنظيم واقتراح شروط وتنظيم العمل.	2.16	0.69	0.01
2	67	تتوفر آلية إشراف شفافة لتقويم المعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية.	2.01	0.66	20.67
3	68	يتم إجراء تقويم دوري موثق لأداء المعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية.	2.00	0.78	20.95
4	62	يتم اختيار المعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية استناداً إلى معايير شفافة قائم على الشفافية وبعيداً عن التمييز.	1.89	0.62	0.25
5	69	يؤخذ بعين الاعتبار آراء المتعلمين عن المعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية.	1.82	0.84	0.04
6	63	عدد المعلمين بالمؤسسات التعليمية مناسب لعدد الطلاب.	1.76	0.73	0.00
7	66	تتوفر مواد التعليم والتعلّم بالمؤسسات التعليمية.	1.67	0.68	0.00
8	70	توفر السلطات المختصة دعم نفسي واجتماعي ملائم ومتاح لجميع المعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية.	1.47	0.69	0.00
9	61	يتوفر توصيف وظيفي دقيق وواضح وملائم قبل عملية التوظيف.	1.43	0.56	0.00
10	64	يصرف للمعلمين والعاملين بمؤسسات التعليم تعويض دوري عند المخاطر.	1.18	0.38	0.00
		المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية.	1.74	0.34	0.00

ومن الجدول(9) يتضح ما يأتي: أن المتوسط العام لتقديرات عينة البحث لدرجة تحقق مجال المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية ككل بلغ(1.74) بانحراف معياري(0.34)، وقيمة(BF_{01}) أقل من($\frac{1}{100}$)، وهذا دليل قطعي على وجود فرق بين المتوسط الكلي للمجال البالغ(1.74) والمتوسط الفرضي(2)، وهذا يؤكد عدم تحقق معايير هذا المجال بشكل عام، وهو ما يشير إلى تأثير الحرب سلباً على المعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية، وربما يكون السبب الرئيس في ذلك هو انقطاع المرتبات والحوافز والأجور لأكثر من عامين، وإيقاف التوظيف الجديد منذ بداية الحرب، وعدم توفير موازنات تشغيلية لقطاع التعليم منذ نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن.

تراوحت متوسطات معايير هذا المجال بين(2.16- 1.18)، وكانت قيمة(BF_{01}) تساوي($\frac{1}{100}$) بالنسبة للمعيار(65) وهو دليل قوي جداً على وجود فرق بين متوسط هذا المعيار البالغ(2.16) والمتوسط الفرضي(2) مما يشير إلى تحقق هذا المعيار، بينما تشير قيمة(BF_{01}) بالنسبة للمعيارين(67، 68) على عدم وجود فروق بين المتوسط الحسابي لهما والمتوسط الفرضي(2)، في حين لوحظ بأن قيمة(BF_{01}) لبقية معايير هذا المجال تشير إلى وجود فروق بين المتوسط الحسابي لها والمتوسط الفرضي(2) ولصالح المتوسط الفرضي، وهو ما يدل على عدم تحقق تلك المعايير.

المجال الخامس: سياسة التعليم

بناءً على استجابات عينة البحث، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة(BF_{01}) للتحقق من دلالة الفرق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة والمتوسط الفرضي(2)، وذلك على مستوى معايير مجال سياسة التعليم، والجدول(10) يوضح ذلك.

جدول(10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة(BF_{01}) لتقديرات أفراد العينة لمعايير مجال سياسة التعليم

رتبة المعيار	م	المعيار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (BF_{01})
1	72	تراعي القوانين والتشريعات والسياسات التعليمية الحق في التعليم وتضمن استمراريته في ظل الحرب.	2.42	0.78	0.00
2	71	تكفل القوانين والتشريعات والسياسات التعليمية حماية مرافق التعليم والمعلمين وجميع العاملين بالمؤسسات التعليمية.	2.09	0.79	3.53
3	75	تسمح القوانين والتشريعات والسياسات التعليمية للأطراف غير الحكومية كالمنظمات الإنسانية بدعم برامج تعليم في ظل الحرب.	2.04	0.62	10.82
4	76	تعكس برامج التعليم السياسات وأطر العمل القانونية الدولية والوطنية.	1.93	0.77	7.46
5	73	تكفل القوانين والتشريعات والسياسات التعليمية سلامة المرافق التعليمية ويعاد بناؤه أو استبداله في حالة تعرضه للقصف أو التخريب.	1.87	0.65	0.07
6	74	تدعم السياسات التعليمية خطط عمل وقوانين وموازنات تسمح باستجابة سريعة لحالات الطوارئ.	1.62	0.64	0.00
7	78	تراعي برامج التعليم أثناء الحرب الخطط والسياسات التعليمية الوطنية وتراعي التنمية طويلة الأمد لقطاع التعليم.	1.62	0.65	0.00
8	79	تنفيذ وتطور السلطات المختصة الخطط الوطنية للتعليم أثناء الحرب.	1.58	0.64	0.00
9	77	تتكامل الخطط للنشاطات التعليمية وتنفيذها مع قطاعات الاستجابة الأخرى.	1.56	0.50	0.00
10	80	تكفي الموارد المالية والبشرية لتطوير وتنفيذ برامج التعليم أثناء الحرب.	1.18	0.38	0.00
		سياسة التعليم	1.79	0.42	0.00

ومن الجدول(10) يتضح ما يأتي: أن المتوسط العام لتقديرات عينة البحث لدرجة تحقق مجال سياسة التعليم ككل بلغ(1.79) بانحراف معياري(0.42)، وكانت قيمة(BF_{01}) أقل من($\frac{1}{100}$)، وهذا دليل قطعي على وجود فروق بين المتوسط الكلي للمجال البالغ(1.74) والمتوسط الفرضي(2) ولصالح المتوسط الفرضي وهو ما يؤكد عدم تحقق معايير ذلك المجال بشكل عام، وتعد هذه النتيجة منطقية كون الحرب قد أثرت سلباً على الاهتمام بتطبيق القوانين والسياسات التعليمية وتحديثها، وعدم توفر الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطوير وتنفيذ برامج التعليم أثناء الحرب.

تراوح متوسطات هذا المجال بين(2.42– 1.18)، وكانت قيمة(BF_{01}) أقل من($\frac{1}{100}$) بالنسبة للمعيار(72) وهو دليل قطعي على وجود فروق بين متوسط هذا المعيار البالغ(2.42) والمتوسط الفرضي(2) لصالح متوسط المعيار، وهو ما يؤكد قطعياً تحقق هذا المعيار، في حين كانت قيمة(BF_{01})(3.53، 10.82، 7.46) بالنسبة للمعايير(71، 75، 76) وهي قيم تشير إلى عدم وجود فرق بين متوسطاتها الحسابية والوسط الفرضي(2)، أما بالنسبة لبقية معايير هذا المجال فقد كانت قيم(BF_{01}) تشير إلى عدم تحقق تلك المعايير، إذ كانت جميع المتوسطات الحسابية لها أقل من المتوسط الفرضي(2).

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثاني من أسئلة الدراسة، ومناقشتها والذي نص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لتحقق معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن تعزى لمتغير(مكان العمل)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار(Bayes Factor Independent Sample) لإيجاد دلالة الفرق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لتحقق معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ(INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن تبعاً لمتغير مكان العمل(ريف/حضر)، وذلك على مستوى الأداة ككل وعلى مستوى كل مجال من مجالاتها الخمسة، والجدول(11) يوضح ذلك.

جدول(11) اختبار(Bayes Factor Independent Sample) لإيجاد دلالة الفرق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير(مكان العمل)

المجال	مكان العمل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة(BF_{01})
المعايير الأساسية	ريف	234	1.65	0.39	2.74
	حضر	45	1.55	0.36	
الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم	ريف	234	2.20	0.35	0.03
	حضر	45	2.00	0.38	

التعليم والتعلّم	ريف	234	1.90	0.40	3.44
	حضر	45	1.81	0.42	
المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية	ريف	234	1.76	0.34	0.57
	حضر	45	1.63	0.36	
سياسة التعليم	ريف	234	1.79	0.42	7.82
	حضر	45	1.80	0.42	
المعايير ككل	ريف	234	1.88	0.31	0.70
	حضر	45	1.76	0.32	

من الجدول(11) يتضح الآتي: أن قيمة(BF_{01}) لمجال المعايير الأساسية بلغت(2.76) واستناداً إلى محك عوامل بايز (BF_{01}) فإن هذه القيمة تقع بين(3، 1)، وهذا يعد دليلاً مقبولاً على عدم وجود فروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة تبعاً لمتغير مكان العمل(ريف، حضر)، كما يتضح أن قيمة(BF_{01}) تتراوح بين(10، 3) بالنسبة لمجالي(التعليم والتعلّم، سياسة التعليم)، وهذا يعد دليلاً مناسباً على عدم وجود فروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة في الريف أو الحضر، وهو ما يشير إلى أن كل أفراد العينة ممن يعملون بالحضر أو الريف رؤى متشابهة حول تحقق المجالات الثلاثة وإن اختلفوا في درجة قبول دليل التحقق بين مقبول ومناسب.

أظهرت قيمة(BF_{01}) وجود فروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على مستوى المعايير ككل وكذلك لمجال المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية ومجال الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم وهذه الفروق دالة بمستويات متفاوتة، حيث بلغت قيمة(BF_{01}) بالنسبة للمعايير ككل ولمجال المعلمون والعاملون بالمؤسسات التعليمية(0.70، 0.57) على التوالي، وهذه القيمة تقع بين(1، $\frac{1}{3}$)، وهو دليل مقبول على وجود فروق بين متوسطي تقديرات أفراد فئتي العينة ولصالح الريف، في حين بلغت قيمة(BF_{01}) بالنسبة لمجال الوصول إلى التعليم وبيئة التعلّم(0.03) وهذه القيمة تقع بين($\frac{1}{10}$، $\frac{1}{30}$)، وهي تدل بقوة على وجود فروق بين متوسطي تقديرات أفراد العينة تبعاً لمتغير مكان العمل ولصالح الريف، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن تأثير الحرب على المعلمون والمؤسسات التعليمية بالريف أقل حدة من تأثيرها على مؤسسات في العاصمة وعواصم المحافظات باليمن، فمن الملاحظ بأن الكثير من مؤسسات التعليم في الحضر استهدفت بالقصف، أو تم تخصيصها مكان لاستقبال وإيواء النازحين من المناطق المنكوبة والأكثر تضرراً من الحرب، كما تتميز المجتمعات الريفية بوجود نوع من التكافل والتعاون وهو ما أسهم في توفير بعض المعونات والمساعدات للعاملين بالمدارس، وهو ما خفف جزئياً من وطأة تأثير الحرب عليهم.

4- التوصيات والمقترحات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات الآتية:

1. إنشاء صندوق لدعم التعليم، تدعمه الحكومة والمنظمات الإنسانية والدولية، وتخصيص تمويل كافي لإعادة إعمار وتجهيز وصيانة المرافق التعليمية المتضررة من الحرب.
2. التوعية باستبعاد المؤسسات التعليمية عن الصراع الدائر.
3. الأخذ بعين الاعتبار بأن إصلاح التعليم لابد أن يكون الخطوة الأولى بعد انتهاء الحرب.
4. يجب على المعلمين والعاملين بالحقل التربوي خلق بيئة تعليمية محفزة للتعلم تعتمد على التعلّم النشط ومساعدة الطلبة على التأقلم والتكيف مع أحداث الحرب الصادمة وغرس قيم العدالة والسلام والمحبة ونبذ العنف والكراهية.

5. التأكيد على حق جميع أفراد المجتمع في التعليم دون تمييز.
6. يجب على السلطات التعليمية البحث في إيجاد حل فوري لدفع رواتب كافة المعلمين والمعلمات والعاملين في سلك التعليم.
7. على جميع الأطراف وقف الاعتداءات على المدارس لحماية التعليم في جميع أنحاء اليمن.
8. ينبغي على المجتمع الدولي والمانحين وشركاء التنمية دعم مؤسسات التعليم وتوفير حوافز مادية للمعلمين والمعلمات.
9. توفير التمويلات اللازمة لبناء عدد كافي من المدارس الجديدة تعويضاً للتوقف في بناء المدارس بسبب الحرب، وذلك لردم الفجوة بين حجم الطلب على التعليم والقدرة الاستيعابية للمدارس.
10. إعداد دراسة مسحية بالطلبة النازحين والتحديات التي تواجههم ووضع الحلول المناسبة لها.
11. إعداد دراسة مماثلة لهذه الدراسة في بقية محافظات اليمن.
12. إجراء دراسات مسحية للتعرف على حجم الأضرار التي لحقت بمؤسسات التعليم.

- **المراجع:**

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2016). *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام(2016)– الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير*. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية.

البنك الدولي(2010). *الجمهورية اليمنية. تقرير حول وضع التعليم: التحديات والفرص*. وحدة الترجمة التحريرية والفورية. واشنطن: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

سوانجين، بيسمارك والمراني، سعاد(2018). *خارج المدارس– أطفال اليمن ودروب الضياع*. اليمن: منظمة اليونيسيف.

الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ"INEE"(2004). *المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات المزمنة وإعادة البناء المبكر*. باريس.

الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ"INEE"(2014). *الحد الأدنى لمعايير التعليم: (الجهوزية، الاستجابة، التعافي)*. نيويورك: اليونيسيف.

العزيزي، محمود عبده ومريط، عبد الله مقبل(2018). آثار الحروب والصراعات المسلحة على التحصيل الدراسي لطلبة المرحلة الأساسية بأمانة العاصمة من وجهة نظر المعلمين. *مجلة جامعة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*. 16(17). 36– 68.

فريق عمل التعليم الجامع والإعاقة(2009). *التعليم في حالات الطوارئ: دمج الجميع– دليل الجيب للتعليم الجامع*. ترجمة: رامي شمس الدين. الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ(INEE). جنيف.

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات"ISAC"(2007). *الضوابط الإرشادية للصحة العقلية والدعم"النفس– اجتماعي" في حالات الطوارئ*. ترجمة: مصطفى عثمان. سويسرا.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر(2010). *الأطفال في الحرب*. القاهرة: المركز الإقليمي للإعلام.

مركز الدراسات والإعلام التربوي"S.E.M.C"(2015). *خارج أسوار المدارس تداعيات الحرب وآثارها على التعليم في اليمن*. اليمن.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة(2014). *التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام (2014)*. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(2017). *إطار العمل الاستراتيجي لليونسكو للتعليم في حالات الطوارئ في المنطقة العربية(2018-2021)*. لبنان: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

مونيوس، فيرنور (2008). *الحق في التعليم في ظل حالات الطوارئ*. تقرير من المقرر الخاص بالحق في التعليم مقدم إلى مجلس حقوق الإنسان– الدورة الثامنة. نيويورك: الأمم المتحدة.

الهدور، زيد أحمد والشمري، خالد خميس(2018). مدى تحقق متطلبات دراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم(TIMSS-2019) في كتب الرياضيات للصفين الرابع والثامن من التعليم الأساسي في اليمن والكويت. *مجلة تربويات الرياضيات*. الجمعية المصرية لتربويات الرياضيات. 21(7). الجزء(1). 41-75.

هوسلر، كريستين وإيريان، نيكول ومكوركوديل، روبرت(2012). *حماية التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة: دليل قانون دولي*. مؤسسة حماية التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن(PEIC). ترجمة: الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب أسيا والمنطقة العربية. الدوحة. قطر.

يوكي، تاكونا وكاميياما، يوريكيو(2013). *تحسين نوعية التعليم الأساسي لمستقبل شباب اليمن في أعقاب الربيع العربي*. مشروع بحث مشترك بين مؤسسة بروكينغز ووكالة اليابان للتعاون الدولي(JICA).

Arkin, Herbert.(1984). *Handbook of Sampling for Auditing and Accounting*. 3rded. New York: McGraw-Hill.

Assaad, R., Salehi-Isfahani, D. and Hendy R.(2014). *Inequality of Opportunities in Educational Attainment in Middle East and North Africa: Evidence from Household Surveys*. Working Paper No: 834. Cairo: Economic Research Forum.

Wagenmakers, E.–J., Wetzels, R., Borsboom, D., & van der Maas, H. L. J.(2011). Why Psychologists Must Change the Way They Analyze Their Data: The Case of Psi: Comment on Bem.(2011). *Journal of Personality and Social Psychology*. American Psychological Association. Advance online publication. doi: 10.1037/a0022790.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

الحجيلي، نصر محمد والهدور، زيد احمد ناصر (2019). تحقق معايير الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ (INEE) أثناء فترة الحرب في اليمن من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة ذمار. *مجلة العلوم النفسية والتربوية*. 5(2)، الجزائر: جامعة الوادي، الجزائر. 75-100.